Document: EB 2021/134/R.8
Agenda: 4(b)(i)
Date: 25 November 2021
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

استراتيجية التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الصندوق للفترة 2022-2027

مذكرة إلى ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Ron Hartman
مدير
شعبة الانخراط العالمي والشراكات وتعبئة الموارد
رقم الهاتف: 2610 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: r.hartman@ifad.org

Wei Wang
الموظفة الرئيسية المسؤولة عن الشراكات، والمستشارة الخاصة لرئيس الصندوق
التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والانخراط العالمي
رقم الهاتف: 2833 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: we.wang@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre Mc Grenra
مديرة
مكتب الحوكمة المؤسسية والعلاقات مع الدول الأعضاء
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

المجلس التنفيذي - الدورة الرابعة والثلاثون بعد المائة

روما، 13-16 ديسمبر/كانون الأول 2021

للموافقة

المحتويات

موجز تنفيذي **ii**
أولا- السياق **1**
ثانيا- التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الصندوق **3**
ألف- لمحة عامة 3
باء- الدروس المستفادة 5
ثالثا– استراتيجية الصندوق بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق **7**
ألف- نظرية التغيير 7
رابعا- تنفيذ الاستراتيجية **11**
ألف- التمويل 11
باء- الهيكل، والأدوار والمسؤوليات 12
جيم- المخاطر وتدابير التخفيف من أثرها 13
دال- الرصد والتقييم والتعلم 13

الملاحق
الملحق الأول - إطار قياس النتائج لاستراتيجية الصندوق بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي 14
الملحق الثاني - المخاطر وتدابير التخفيف من أثرها 16
الملحق الثالث - الهيكل، والأدوار والمسؤوليات 17

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو للموافقة على استراتيجية التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الصندوق للفترة 2022-2027 على النحو الوارد في هذه الوثيقة.

موجز تنفيذي

1- **مع تقدم البلدان في تنميتها الاجتماعية والاقتصادية الإفرادية، تتطور حاجتها إلى المساعدة الإنمائية المتمايزة**. وتجري الاستفادة من التعاون الإنمائي بين البلدان على نحو متزايد ليكمل النموذج التقليدي للتعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، بما في ذلك تمويل المساعدة الإنمائية الرسمية والمساعدة التقنية. ويُعدّ التعاون بين بلدان الجنوب أحد مظاهر التضامن بين البلدان النامية، وهو يسهم في رفاهها الوطني واعتمادها على الذات على المستويين الوطني والجماعي، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وفقا للأولويات والخطط الوطنية.[1] ونتيجة لذلك، يحظى التعاون بين بلدان الجنوب باهتمام متزايد من البلدان النامية باعتباره أداة لتبادل المعرفة والتكنولوجيا والموارد، وإرشاد السياسات وتعزيز التعاون الدولي. ويكمل التعاون الثلاثي التعاون بين بلدان الجنوب ويضيف القيمة إليه عن طريق تمكين البلدان النامية المهتمة من الاستفادة من مصادر إضافية وأكثر تنوعا من الموارد والخبرات والقدرات التي تحددها حسب الحاجة والحصول عليها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

2- **ويتطلب تحقيق خطة عام 2030 مشاركة أقوى في التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.** واكتسب التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أهمية متزايدة على النحو المبين في العديد من الاتفاقيات العالمية المتعددة الأطراف، ولا سيما خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ، وخطة عمل أديس أبابا والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب (خطة عمل بوينس آيرس + 40)، وإعلان وجدول أعمال برازيليا لعام 2017 بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الذي شارك الصندوق ومؤسسات شريكة في صياغته.[2] ووُضعت الاستراتيجية الأولى من نوعها على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي[3] في عام 2021، مما يؤكد مجددا الدور التحفيزي للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي باعتباره عاملا مكملا للتعاون الإنمائي بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب. ويكتسي التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أهمية خاصة بالنسبة إلى التنمية الزراعية والريفية، حيث تتسم البلدان النامية بمسارات إنمائية متشابهة غالبا ما تشكّل الزراعة فيها محركا هاما للنمو الاقتصادي والعمالة. واستنادا إلى نتائج مؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية لعام 2021، يمكن الاستفادة من التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل دعم المسارات الوطنية لتحقيق التحول المستدام للنظم الغذائية.

3- **الميزة النسبية للصندوق**. يجسد الصندوق مبادئ التعاون بين بلدان الجنوب من خلال التزامه بالعالمية والتضامن، وتمتعه بهيكل حوكمة يضمن مساهمة جميع الدول الأعضاء وفقا لقدراتها، وتمثيلها بصورة جيدة في هيئات صنع القرار، وحصولها على أنواع الدعم التي تطلبها وتحتاج إليها. وأدى الصندوق دورا هاما

[1] يشغل مفهوم التضامن موقعا هاما في وثيقة بوينس آيرس الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب: https://undocs.org/ar/A/RES/73/291 .

[2] إعلان وخطة عمل برازيليا المعتمدين في المؤتمر الدولي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، 2017. https://www.ifad.org/documents/38714174/39368725/Brasilia+declaration+and+action+agenda_21NOV2017.pdf/256b4a83-dea0-42ee-928d-647421b9e670?t=152293809000 .

[3] https://www.unsouthsouth.org/wp-content/uploads/2021/04/United-Nations-system-wide-strategy-on-South-South-and-triangular-cooperation-for-sustainable-development-2020%E2%80%932024.pdf.

باعتباره وسيطا للمعرفة على مر السنين في جهوده الساعية إلى تعزيز النمو الشامل والتنشيط الاقتصادي والاجتماعي وتحويل المجتمعات المحلية الريفية، بما في ذلك من خلال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وللصندوق مزايا معروضة مقنعة تستند إلى صلته، وانتشاره، ونتائجه، والعائد على استثماراته. وعلى هذا النحو، فإن من شأن تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في إطار البرامج القطرية للصندوق أن يوفر فرصا تكميلية لدعم الأمن الغذائي والحد من الفقر الريفي والنظم الغذائية القادرة على الصمود. وتحقيقا لهذه الغاية، سيركّز الصندوق بوجه خاص على الاستفادة من أفضل المعارف المتاحة وذات الصلة الأوثق، والقائمة على الأدلة والممارسات على حد سواء، من المصادر الداخلية والخارجية، وإتاحة هذه المعارف لدعم التعاون الإنمائي.

4- **ودعت الدول الأعضاء الصندوق إلى تعزيز استثماراته في التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.** ودعا تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر للموارد الصندوق إلى وضع استراتيجية مؤسسية جديدة بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.[4] وتستند هذه الاستراتيجية الجديدة إلى تعلم الصندوق وخبرته منذ عام 2016، وتهدف إلى زيادة تعميم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في البرامج القطرية وإضفاء الطابع المؤسسي عليه. وهي تروّج للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي باعتباره إحدى الأدوات ضمن مجموعة أدوات البرامج القطرية، ويكمل الأدوات والوسائل الأخرى القائمة، وذلك سعيا إلى تحقيق مهمة الصندوق المتمثلة في تمكين السكان الريفيين الفقراء من التغلب على الفقر.

5- **وتستجيب هذه الاستراتيجية الجديدة للدعوات المطالبة باستخدام التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كأداة لتحقيق أهداف التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.** ويتمثل الهدف من ذلك في المساهمة في مضاعفة أثر الصندوق وتعميقه من خلال: (1) تحديد المعرفة والابتكار ونشرهما بصورة منهجية على مستوى البرامج والمشروعات القطرية؛ (2) دعم المشاركة في السياسات لزيادة القدرة الإنتاجية والوصول إلى الأسواق وقدرة السكان الريفيين على الصمود. وتماشيا مع نموذج عمل التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، تتوخى نظرية التغيير أن يساعد التركيز الأقوى على التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الصندوق على بناء الشراكات، وتحقيق المشاركة في السياسات، وتوليد الابتكار والمعرفة فيما يخص مواضيع التعميم والأولويات: أي جميع المكونات الأساسية للبرامج القطرية للصندوق. وتعترف نظرية التغيير بأن الشراكات ضرورية لتوليد وتبادل المعرفة، والابتكار والمشاركة في السياسات. وهي تعترف أيضا بأن العديد من البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا لا تزال تواجه جيوبا كبيرة من الفقر الريفي، وأن استمرار مشاركة الصندوق، بما في ذلك عن طريق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، أمر بالغ الأهمية.

6- **ولتحقيق النتائج المرجوة، يحتاج الصندوق إلى خيارات تمويل ملائمة ومتنوعة وهيكلية مؤسسية معززة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.** وبناء على التقدم المحرز خلال التجديدين العاشر والحادي عشر لموارد الصندوق، تقترح هذه الاستراتيجية الجديدة نهجا أكثر منهجية لجمع المعرفة والنتائج ونشرها، والاستثمار في قدرات الموظفين وحوافزهم، وتعبئة الموارد المالية ورصد التقدم المحرز والنتائج.

7- **ويغطي الإطار الزمني للتنفيذ دورتين من دورات تجديد الموارد** لضمان دعم هذه الأداة المهمة لأولويات تجديد موارد الصندوق على النحو المتفق عليه مع الدول الأعضاء. وبما أن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ليس مجال تركيز مواضيعي وإنما هو أداة للبرامج القطرية، فإن استخدامه مدفوع بالأولويات المتفق عليها في دورات تجديد الموارد. ومن المقرر عرض استعراض منتصف المدة للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق على هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق في فبراير/شباط 2023، وسيتضمن استعراضا لأداء التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وعند إتمام التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، سيُجرى تقييم شامل للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والنتائج، وسيتخذ قرار

[4] انظر تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق والقرار الذي وافق عليه مجلس المحافظين في فبراير/شباط 2021 (GC 44/L.6/Rev.1، الفقرة 25).

بشأن التعديلات المحتملة التي يتعين إدخالها على الاستراتيجية في الوقت المناسب للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.

استراتيجية التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الصندوق للفترة 2022-2027[5]

أولا- السياق

1- **الميزة النسبية للصندوق**. يؤدي الصندوق، باعتباره الصندوق العالمي للاستثمار في الأغذية والزراعة، دورا فريدا في تعزيز وتيسير التبادل الذي يعود بالمنفعة على جميع الأطراف بين البلدان النامية من أجل دعم سبل العيش الريفية التي تتسم بقدر أكبر من القدرة على الصمود والشمول. ويتمتع الصندوق بسجل حافل يمتد لأكثر من 40 عاما في تحقيق النتائج والأثر لصالح السكان الريفيين الأكثر فقرا وأشدهم ضعفا في العالم. ولا يبني الصندوق قوته وكفاءته على عملياته الخاصة فحسب، وإنما أيضا على معرفة أعضائه وخبرتهم. ويكمن تعزيز تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة والسياسات المواتية، لا سيما بين البلدان النامية، في صميم نهج الصندوق لتلبية احتياجات الدول الأعضاء ومطالبها على أفضل وجه في عملية تحويل قطاعات الزراعة والاقتصادات الريفية والنظم الغذائية فيها.

2- وساهم الارتفاع المطرد الذي شهدته البلدان النامية على صعيد عدد السكان والناتج الاقتصادي والوزن السياسي في زيادة حجم التعاون بين بلدان الجنوب[6] والدور الذي يمكن للصندوق أن يؤديه. وقد أنشأ العديد من البلدان التي استفادت سابقا من المساعدة الإنمائية وكالات مخصصة للتعاون الإنمائي لضمان قدرتها على دعم البلدان النامية الأخرى.[7] وتتزايد أهمية التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أيضا في السياقات الهشة، على سبيل المثال في حالة الأثر السلبي لجائحة كوفيد-19. وبالنسبة إلى العديد من البلدان النامية، يُعدّ التعاون مع البلدان النامية الشقيقة وتقديم الدعم لها، وتبادل الخبرات الإنمائية معها، تعبيرا عن التضامن. وباتت روح التضامن هذه التي ظهرت في مجال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أشد أهمية الآن من أي وقت مضى، ليس فقط في الاستجابة لجائحة كوفيد-19 وإنما أيضا في إعادة البناء على نحو أفضل.

3- **الهيكلية العالمية**. في السنوات الأخيرة، شغل التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي موقعا أكثر أهمية باعتباره أداة لتعزيز التنمية المستدامة. وجرى الاعتراف بالدور الهام الذي يؤديه في الاتفاقيات المتعددة الأطراف الرئيسية مثل خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وخطة عمل أديس أبابا والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب (خطة عمل بوينس آيرس + 40)، وإعلان وجدول أعمال برازيليا لعام 2017 بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الذي شارك الصندوق والمؤسسات الشريكة في صياغته. وفي عام 2021، وضع مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أول استراتيجية من نوعها على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان

[5] جرى تطوير هذه الاستراتيجية بالاستناد إلى عملية تشاورية استمرت لمدة عام كامل. وبعد التوجيهات الصادرة عن لجنة الإدارة التنفيذية، وجهت مجموعة العمل المشتركة بين الدوائر والمعنية بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي عملية تطوير الاستراتيجية. ووردت تعقيبات من مراكز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وإدارة المعرفة الثلاثة التابعة للصندوق. وكانت هناك عدة جولات من المشاورات والتعليقات. وتتضمن المسودة النهائية للاستراتيجية مدخلات من جميع الدوائر، ولا سيما دائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة ودائرة إدارة البرامج.

[6] عرّفت اللجنة الرفيعة المستوى التابعة للأمم المتحدة والمعنية بالتعاون بين بلدان الجنوب التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بصورة عامة على أنه "عملية يسعى من خلالها بلدان (أو أكثر) من البلدان النامية إلى تحقيق أهدافهما الإفرادية و/أو المشتركة في تنمية القدرات الوطنية من خلال تبادل المعارف والمهارات والموارد والدراية التقنية، ومن خلال الإجراءات الجماعية الإقليمية والأقاليمية، بما في ذلك الشراكات التي تضم الحكومات، والمنظمات الإقليمية، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، من أجل المنفعة الإفرادية و/أو المتبادلة ضمن الأقاليم وعبرها".

[7] وفقا لمسح أجرته الأمم المتحدة، شهد عام 2017 تقديم 74 في المائة من البلدان النامية لتعاون إنمائي، مما يمثّل زيادة بالمقارنة مع نسبة 63 في المائة المسجلة في عام 2015، ودعمت منظومة الأمم المتحدة أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب في 84 في المائة من جميع البلدان النامية خلال تلك الفترة.

الجنوب والتعاون الثلاثي[8] بمساهمات من الصندوق. وضمن منظومة الأمم المتحدة، تدعو عملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة والاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات (2020-2024) إلى تعزيز التعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار، مع مشاركة قوية للأمم المتحدة على المستوى القطري.

4- **وتؤدي الشراكات دورا محوريا في جدول أعمال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الصندوق.** وتعتبر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي شريكين مقربين للصندوق على هذا الصعيد: فعلى المستوى القطري، تقوم الوكالات الثلاث بتجربة عدد من برامج التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي المشتركة.[9] ولهذه الغاية، سيجري تحديث خارطة الطريق المشتركة لوكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقرا لها بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على أساس هذه الاستراتيجية لتحديد فرص الشراكة المستقبلية ووضع خرائط لها. وتبدي المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف أيضا اهتماما متزايدا بأنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وعلى سبيل المثال، يتعاون البنك الإسلامي للتنمية مع مركز الجنوب الذي يتخذ من جنيف مقرا له لنشر الأبحاث المتعلقة بقضايا تطوير السياسات الرئيسية ودعم البلدان النامية كي تشارك بصورة فعالة في عمليات التفاوض الدولية. ووقّع الصندوق والبنك الإسلامي للتنمية مذكرة تفاهم في عام 2020 لتعزيز التعاون بين المؤسستين، بما في ذلك التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وتواصل المصارف الإنمائية الإقليمية الأخرى ومجموعة البنك الدولي أيضا زيادة استثماراتها في التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وإن كان ذلك بتركيز محدود على التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي باعتباره أداة لتعزيز الزراعة والتنمية الريفية.

5- **نموذج العمل المتطور في الصندوق.** يهدف نموذج عمل التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق إلى تقديم حزمة مالية وبرامجية أكثر شمولية وموجهة نحو السياسات، وينطوي ذلك على تعزيز النهج البرامجي للصندوق على المستوى القطري مع تعزيز قدرته على تجميع التمويل ونشره وغير ذلك من أشكال الدعم من خلال أدوات موسعة، مثل التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ويتوخى نموذج عمل التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق إرساء التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كأداة لمساعدة الدول الأعضاء في التصدي لانعدام الأمن الغذائي والفقر الريفي وتحويل النظم الغذائية. وتحقيقا لهذه الغاية، سيدعم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال مبدأين رئيسيين. ويتمثل المبدأ الأول في القرب، مع زيادة لامركزية الموظفين من 32 في المائة إلى ما يصل إلى 45 في المائة في المراكز الإقليمية والمكاتب القطرية للصندوق. ويتمثل المبدأ الثاني في النهج التكيفي لعملية "القيام بالتنمية"، والذي يركّز على القدرة على التعلم والاستجابة والتكيف. وينشيء التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، باعتباره نهجا تكميليا لتوفير الخبرة والموارد، مسارا تنمويا يُدمج التعلم بصورة قوية.

6- **التواؤم مع سياسات الصندوق.** يشكّل التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أداة هامة، مثل القروض والمنح، والمشاركة في السياسات، والمساعدة التقنية والمعرفة، من أجل تحقيق أهداف جميع السياسات التشغيلية في الصندوق. وعلى سبيل المثال، تقترح استراتيجية الصندوق للانخراط مع القطاع الخاص[10] مجالي عمل رئيسيين لتعزيز مشاركة القطاع الخاص، وهما توسيع الشراكات وتوسيع نطاق الحلول الابتكارية، ويمكن لكليهما الاستفادة من التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي باعتباره أداة. ويشير إطار الشراكات الجديد في الصندوق[11] إلى التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي باعتباره بُعدا حاسما

---

[8] الاستراتيجية على نطاق منظومة الأمم المتحدة: https://www.unsouthsouth.org/wp-content/uploads/2021/04/United-Nations-system-wide-strategy-on-South-South-and-triangular-cooperation-for-sustainable-development-2020%E2%80%932024.pdf.

[9] على سبيل المثال، مشروع "الإنتاج المحلي لدقيق الكسافا المقوى في مقاطعة بوينزا في الكونغو"، الذي تلقى التمويل من خلال مرفق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي المشترك بين الصين والصندوق.

[10] https://webapps.ifad.org/members/eb/127/docs/arabic/EB-2019-127-R-3.pdf.

[11] الوثيقة EB 2019/127/R.4.

للشراكات. ويتواءم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مع مجالات الأولوية المبينة في السياسة الجديدة للمنح العادية.[12] وهو يوفر كذلك طريقة لتوليد المعرفة ونقلها وفقا لاستراتيجية إدارة المعرفة. وتماشيا مع سياسة التخرج، يُعترف بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على أنه أداة لضمان استمرار الخدمة والدعم لصالح الأعضاء المتخرجين. ويمكن للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أن يساعد في إدماج الابتكار في عمليات الصندوق وممارساته على النحو المبين في استراتيجية الابتكار في الصندوق. وهو يُعتبر أيضا آلية رئيسية يمكن من خلالها الحصول على المعرفة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية من الصندوق والشركاء الإنمائيين الآخرين ونشرها بين البلدان النامية. ويقدم الذيل الخامس أمثلة إضافية عن السياسات وتواؤمها مع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل الاستراتيجية على نطاق منظومة الأمم المتحدة كنقطة مرجعية رئيسية لأنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الصندوق.

7- **لماذا استراتيجية جديدة**. كما تم الاتفاق عليه في إطار مشاورات التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق،[13] وبعد خمس سنوات من وضع أول نهج مؤسسي للصندوق بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ستقوم هذه الاستراتيجية الجديدة بتوجيه الصندوق نحو استخدام يتسم بتكامل أفضل وفعالية أكبر للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وذلك بالاستناد إلى التغييرات الإيجابية التي بدأت بالفعل منذ عام 2016. وتستند الاستراتيجية إلى الدروس المستفادة منذ عام 2016، وستضمن وجود إطار استراتيجي لتوجيه مشاركة الصندوق في التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ومن الأمور الحاسمة، نظرا لعدم وجود إطار للنتائج حتى الآن، هو أن التركيز الرئيسي لهذه الاستراتيجية ينصب على توفير إطار متين للرصد والتقييم لتوجيه الأداء، وتيسير التعلم التكيفي واستخلاص الدروس المتعلقة بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي باعتباره أداة. وبما أن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لا يشكّل تركيزا مواضيعيا ولكنه أداة لتنفيذ البرامج القطرية للصندوق، فإن استخدامه كأداة مدفوع بأولويات تجديد الموارد.

ثانيا- التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الصندوق

ألف- لمحة عامة

8- يُعدّ التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي راسخا في الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016-2025[14] كجزء لا يتجزأ من نموذج عمل الصندوق وبرامجه القطرية. ويستخدم الصندوق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي باعتباره أداة للتعاون الإنمائي على مستويات متعددة: إدماج التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في البرامج القطرية وفي تصميم المشروعات وتنفيذها؛ وإدماج التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في المبادرات الإقليمية والأقاليمية على حد سواء؛ وتعزيز التبادل المباشر للمعرفة؛ وتيسير نقل التكنولوجيا وتعبئة الخبرات؛ وتعزيز بناء الشراكات وتعبئة الموارد.

9- ويُبرز الجرد الداخلي للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ضمن الصندوق أن عددا كبيرا من أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي تحدث بالفعل على مستوى المشروعات ويجري إدماجها في برنامج قروض ومنح الصندوق. وعلى هذا النحو، فإن الصندوق قادر على الاستفادة من الأدلة التي تولدها العمليات من أجل: التصدي للتحديات الملحة التي تواجه البلدان؛ وتعزيز القدرات، والسياسات والمؤسسات من أجل تحسين سبل العيش؛ وتصميم الابتكارات ونقلها لاستهداف تحديات قطرية محددة، وذلك غالبا بالاستناد

[12] الوثيقة EB 2021/132/R.3.

[13] انظر تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق والقرار الذي وافق عليه مجلس المحافظين في فبراير/شباط 2021 (GC 44/L.6/Rev.1).

[14] انظر الوثيقة EB 2015/116/R.4/Rev.1، الفقرة 25 (بصيغتها المعدلة في الوثيقة EB 2015/116/C.R.P.1/Rev.1).

إلى النجاحات السابقة لصالح مستفيدين جدد عن طريق ربط القروض والمنح وتنظيم تسلسلها. ويقدم الذيل الثالث لمحة عامة عن أنواع أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي يضطلع بها الصندوق ومدى انتشارها.[15]

10- وأتاح النهج المؤسسي للصندوق بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الذي جرى وضعه في عام 2016[16] إطارا يركّز على: (1) تبادل الحلول والمعرفة المتعلقة بالتنمية الريفية ذات الصلة، وتعزيز الاستثمارات بين البلدان النامية؛ (2) إقامة ودعم الشراكات والأشكال الأخرى من التعاون لتحسين سبل العيش الريفية. وجرى تسليط الضوء على أربعة إنجازات رئيسية لمشاركة الصندوق التاريخية في التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الإطار 1 أدناه، على النحو الموثق في التقارير المرحلية السنوية المعروضة على المجلس التنفيذي منذ عام 2017.[17]

الإطار 1- أبرز الإنجازات المؤسسية

1- تعميم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في عمليات الصندوق:
شهدت أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي زيادة عن طريق إدراجها في المشروعات والبرامج. وجرى أيضا إدراج مبادئ توجيهية محددة بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الإجراءات والمبادئ التوجيهية التشغيلية الجديدة للاستراتيجيات القطرية. وحتى الآن، وخلال فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، يوجد 22 مشروعا يجري تنفيذه مع مكون واضح للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وجرى تأسيس 51 شراكة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتم الترويج لما يزيد عن 10 ملايين دولار أمريكي من الاستثمارات بين بلدان الجنوب. وعلاوة على ذلك، جرى تنظيم أكثر من 30 نشاطا لتبادل المعرفة وبناء القدرات بشأن مواضيع الزراعة المستدامة، والتمويل الريفي، وإدارة المياه والوصول إلى الأسواق. ودعم الصندوق كذلك سلسلة من الزيارات التبادلية بين البلدان المنخفضة الدخل من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين وإشراك النساء.

2- توسيع الشراكات المتعلقة بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي:
أدى اتباع نهج مؤسسي إلى تعزيز تعاون الصندوق على صعيد التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وشراكته مع الوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما، وكيانات الأمم المتحدة الأخرى والدول الأعضاء. وبالإضافة إلى العمل الذي أنجزه الصندوق مع البرازيل والتحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا، يموّل مرفق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي المشترك بين الصين والصندوق البالغة قيمته 10 ملايين دولار أمريكي، والذي أُنشئ في عام 2018، 17 مشروعا حاليا في جميع الأقاليم الخمسة التي يعمل فيها الصندوق، ويستثمر في مجالات مواضيعية متنوعة مثل تحسين الإنتاجية الزراعية، وتطوير سلاسل القيمة، والروابط بين مؤسسات الأعمال الزراعية، وتمكين الشباب الريفيين، والتكيف مع تغير المناخ، والاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها.

3- تعزيز تبادل المعرفة بشأن مواضيع التعميم في الصندوق:
شارك الصندوق في فعاليات من أجل الترويج لأفضل ممارساته ولشراكاته مع المنظمات الأخرى. ويعتبر تبادل المعرفة وتوسيع نطاقها عنصرين هامين في عمل الصندوق. وتُعدّ بوابة الحلول الريفية، على سبيل المثال، أداة يتبادل من خلالها الصندوق وشركاؤه الحلول بشأن الشؤون الجنسانية والشباب وتغير المناخ والتغذية، ويروجون لتبني الممارسات الجيدة وتكرارها في حافظة استثماراتهم. وتلقت بوابة الحلول الريفية أكثر من 000 10 زيارة و000 34 مشاهدة للصفحة، مع زيادة كبيرة في جلسات المستخدمين منذ يناير/كانون الثاني 2019؛ وهي تستضيف حاليا 96 حلا.

4- تعزيز الهيكلية المؤسسية للصندوق من أجل التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي:
كجزء من الإصلاح التنظيمي للصندوق وإعادة هيكلته، جرى بتاريخ 1 يوليو/تموز 2019 دمج شُعبتين في شعبة الانخراط العالمي والشراكات وتعبئة الموارد الجديدة. وبالإضافة إلى ذلك، أُنشئت ثلاثة مراكز إقليمية للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وإدارة المعرفة في البرازيل (برازيليا) والصين (بيجين) وإثيوبيا (أديس أبابا) - لزيادة مشاركة الصندوق ودعمه للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الأقاليم المعنية.

[15] غالبا ما تكون أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في إطار المنح عبارة عن زيارات ميدانية وفعاليات، مثل المؤتمرات/حلقات العمل. وتشكّل المشاركة في السياسات أيضا عنصرا هاما في بعض المنح، لا سيما على المستوى القطري بالاستناد إلى تبادل المعرفة والتعلم بين الأقران. وعادة ما تكون مبادرات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي تتلقى التمويل من خلال المشروعات الممولة بقروض مرتبطة على نحو أفضل بالتدخلات البرامجية والاستراتيجية الموجهة نحو تحقيق أهداف البرامج القطرية.

[16] الوثيقة EB 2016/119/R.6.

[17] انظر الذيل الأول للاطلاع على محركات النجاح الرئيسية في نهج الصندوق للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

باء- الدروس المستفادة

11- يمكن استخلاص ثمانية دروس رئيسية من تنفيذ النهج المؤسسي لعام 2016 بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي[18] (انظر الذيل الثاني لمزيد من التفاصيل)، على الرغم من أن عدم وجود إطار متين للرصد والتقييم جعل من الصعب الإبلاغ عن نتائج ملموسة وعن الأداء. وستحتاج هذه الاستراتيجية الجديدة بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي إلى معالجة هذه الثغرة في المضي قدما.

12- **أولا، هناك حاجة إلى تنويع مصادر التمويل.** وفي حين أن البيانات المتاحة غير كافية لتقييم مدى ملاءمة الموارد المالية التي استثمرها الصندوق في التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، فإن التوقعات الأولية لتعبئة الموارد لم تتحقق. ويُظهر استعراض غير رسمي لتدفقات تمويل التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على الصعيد العالمي أن عددا قليلا فقط من الدول الأعضاء يقدم التمويل للمؤسسات المتعددة الأطراف لدعم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وبدلا من ذلك، فإن تمويل التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يجري في العديد من الدول الأعضاء على أساس ثنائي. وبناء على ذلك، يمكن استخلاص الدروس التالية من الهيكلية المالية الحالية للصندوق فيما يخص التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي:

(1) لم يتحقق تمويل تكميلي واسع النطاق من جانب الدول الأعضاء للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛

(2) تنطوي إدارة أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال المنح الصغيرة، كما هو الحال بالنسبة لمرفق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي المشترك بين الصين والصندوق، على تكلفة معاملات إدارية عالية؛

(3) هناك حاجة إلى تنويع الأدوات المالية من أجل التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتكييفها مع الاحتياجات المحددة ومتطلبات الجهات المانحة؛

(4) هناك حاجة إلى بناء دعم على نطاقأوسع وتمويل إضافي لجدول أعمال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الصندوق.

13- **ثانيا، يجب على الصندوق مواصلة الاستثمار في تعزيز التعاون بين الدوائر من أجل التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.**[19] وساعد إنشاء مجموعة عمل مشتركة بين الدوائر بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تبادل المعلومات والاتفاق على الأولويات وتحديد فرص التعاون والتنسيق. غير أنه توجد فرص للتحسين، بما في ذلك ضمان عقد مجموعة العمل لاجتماعات منظمة ومنتظمة، فضلا عن اختصاصات وهياكل حوكمة وإبلاغ محددة بشكل جيد. وعلاوة على ذلك، ينبغي على مجموعة العمل أن يضمن التعاون الوثيق مع مجموعات العمل الأخرى في الصندوق، مثل تلك المعنية بإدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية.

14- **ثالثا، تحتاج أدوار ومسؤوليات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي إلى مراجعة في سياق لامركزية الصندوق.** وتُعدّ المراكز الثلاثة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وإدارة المعرفة، والمراكز الإقليمية، والمكاتب القطرية، والفريق المعني بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مقر الصندوق، الجهات الفاعلة الرئيسية التي تدعم جدول أعمال الصندوق بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ومع

[18] منذ عام 2016، جرى تنفيذ عدة تقييمات لنهج الصندوق للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بما في ذلك: (1) جرد شامل لحافظة الصندوق في مجال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في عام 2017؛ (2) التقارير المرحلية السنوية؛ (3) تقييم ذاتي لتنفيذ الصندوق للنهج الحالي للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الحالي في عام 2019؛ (4) ورقة موقف بشأن الوضع الاستراتيجي للصندوق على صعيد التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والطريق المقترح للمضي قدما في عام 2019؛ (5) تقارير مرحلية مخصصة عن مرفق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وأجرى برنامج الأغذية العالمي مؤخرا أيضا استعراضا مستفيضا لسياسته بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لعام 2015، والتي تشمل عددا من المدخلات ذات الصلة بالنسبة إلى الصندوق.

[19] انظر الذيل السادس للاطلاع على أبرز الملامح من مراكز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وإدارة المعرفة.

استمرار الصندوق في تطبيق عملية اللامركزية 2.0، يجب أن يتطور دور هذه المراكز لتحقيق أقصى قدر من مساهمتها في تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وبالإضافة إلى ذلك، يحتاج دور مراكز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وإدارة المعرفة فيما يتعلق بإنشاء مكاتب إقليمية جديدة إلى التوضيح.

15- **رابعا، هناك حاجة إلى ضمان تمكين موظفي الصندوق وتحفيزهم على الاستثمار في توسيع نطاق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.** وعند تنفيذ النهج المؤسسي لعام 2016، تبين أنه غالبا ما يجري في البداية التقليل من شأن الاستثمار في الوقت اللازم للمشاركة في التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ويُعتبر ضمان توافر الموارد والحوافز الكافية لتيسير إعداد برامج الفرص الاستراتيجية القطرية وتصميم البرامج الاستثمارية وتنفيذ الأنشطة الإقليمية للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بالغ الأهمية لضمان مواصلة تطوير أداة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الصندوق.

16- **خامسا، ينبغي إدماج أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بشكل أفضل في تصميم المشروعات والبرامج القطرية وتنفيذها.** تتضمن برامج الفرص الاستراتيجية القطرية الآن سردا عن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، إلا أن إدماج التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تصميم المشروع لا يجري دائما بصورة منهجية. وحُددت ثلاث قضايا رئيسية. أولا، لم توضح آثار العمل والنتائج على الموارد البشرية والمالية بشكل عام. ثانيا، لم تجر متابعة أوجه التآزر المتعاضدة لأنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مع الأنشطة غير الإقراضية الأخرى ضمن برامج الفرص الاستراتيجية القطرية مثل إدارة المعرفة وحوار السياسات على نحو صريح. ثالثا، لا يوجد حاليا أي مؤشر محدد لتقييم مساهمة أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في أهداف البرامج القطرية، كما أن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي غير مدرج في عمليات ونماذج تصميم المشروعات والإشراف عليها.

17- **سادسا، توجد فرص لتعزيز نهج الصندوق في جمع البيانات والتحليل والتعلم بصورة منهجية من التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.** أدى غياب إطار مؤسسي للرصد والتقييم للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ضمن الصندوق إلى الحد من القدرة على تقييم الأداء واستخلاص الدروس المستفادة. وستحتاج المنهجية، التي ما زالت قيد التطوير من قبل الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، إلى الإدماج بصورة تامة مع نظم الرصد والتقييم الخاصة بالصندوق. وعلاوة على ذلك، سيساعد التطوير الجاري لقاعدة بيانات مؤسسية ولوحة متابعة بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تحسين قدرة الصندوق على تحليل هذه الأنشطة وإيجاد أوجه كفاءة في التقييمات وإبلاغ الإدارة والمجلس التنفيذي ومنظومة الأمم المتحدة والجهات الأخرى.

18- **سابعا، تتطور الحاجة إلى أنواع مختلفة من دعم التعاون الإنمائي مع تقدم البلدان في مساراتها الإنمائية.** ووفقا لدراسة حديثة أجراها معهد التنمية الخارجية[20]، فإن معظم البلدان النامية عبر فئات الدخل لديها تفضيل قوي ومتزايد للمساعدة على شكل منح وقروض تيسيرية للغاية لأغراض الزراعة والتنمية الريفية. وتُقدّر البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، على وجه الخصوص، التمويل التيسيري أكثر من المساعدة التقنية وحوار السياسات. ووفقا لهذه الدراسات الحديثة، تُظهر البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا تفضيلا متزايدا للمساعدة التقنية والمشورة السياساتية أكثر من البلدان في فئتي الدخل الأخريين. ومع الموافقة على سياسة التخرج في الصندوق، والتي تركّز بشكل أكبر على التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي باعتباره أداة لدعم المشاركة مع البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، هناك حاجة إلى تقييم الطلب وتطوير نماذج تستجيب على وجه التحديد لطلب الدول الأعضاء من ضمن البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا في الصندوق.

19- **وأخيرا، هناك فرص لزيادة المشاركة مع الوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما، والمؤسسات المالية الدولية، والقطاع الخاص في مجال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.** ومع تكييف الصندوق

[20] https://cdn.odi.org/media/documents/odi-financingruraldev-report-final.pdf

لجدول أعمال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لكي يكون أكثر تركيزا على البلدان واللامركزية، ينبغي عليه السعي إلى إقامة شراكات أقوى في مجال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مع الوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما على المستويين القطري والعالمي، والمؤسسات المالية الدولية (مثل البنك الإسلامي للتنمية بموجب منهجية الربط العكسي)، والقطاع الخاص (مثل الاستفادة من برنامج تمويل القطاع الخاص التابع للصندوق).

ثالثا- استراتيجية الصندوق بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق

20- تتمثل رؤية هذه الاستراتيجية الجديدة في تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي باعتباره أداة من أجل الترويج للتحول المستدام والشامل للنظم الغذائية وتعافي سبل العيش الريفية وإعادة بنائها وقدرتها على الصمود. وتكمن الغاية العامة من الاستراتيجية، استجابة لطلب الدول الأعضاء، في النهوض بمهمة الصندوق المتمثلة في تحقيق التحول الريفي الشامل عن طريق التصدي للتحديات المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي، والفقر الريفي، والصدمات المناخية والهشاشة من أجل دعم أهداف التنمية المستدامة. ويعدّ ذلك إضافة هامة لمجموعة أدوات الصندوق الموسعة للبرامج القطرية ويعزز النتائج المحتملة وأثر برنامج القروض والمنح.

21- وتقوم الاستراتيجية الجديدة بإضافة القيمة من خلال توفير إطار شامل لتحسين هيكلة الطريقة التي يتبعها الصندوق للاستفادة من الابتكارات والمعرفة وإدماجها، والاستفادة من التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي باعتباره أداة لدعم الدول الأعضاء في مسارها الإنمائي. وتتقصد الاستراتيجية بناء المرونة للأفرقة القطرية والاستفادة من اللامركزية المتزايدة في الصندوق والهيكل الإقليمي المعزز لتيسير التبادلات الإقليمية.

22- وبالاستناد إلى الدروس المستفادة من المشاركة السابقة للصندوق في التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، سيجري تحقيق هذه الرؤية والغاية عن طريق الاستفادة من الحضور المتزايد للمنظمة على أرض الواقع، وتوسيع الشراكات القائمة ودورها كصندوق إنمائي متخصص، ومن خلال زيادة إضفاء الطابع المؤسسي وتعميم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في نموذج عمل التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق بهدف دعم التحول المستدام للنظم الغذائية. وكما حدث في الماضي، سيكون عمق مشاركة الصندوق في التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي قابلا لتوسيع نطاقه بناء على مستوى الموارد المالية الإضافية التي يجري حشدها وتخصيصها.

ألف- نظرية التغيير

23- تماشيا مع الإطار الاستراتيجي للصندوق ونموذج عمل التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، تستند نظرية التغيير التي تدعم هذه الاستراتيجية الجديدة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي إلى افتراض أن تهيئة بيئة مواتية وتقديم دعم أكثر تنظيما واستهدافا للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي سيمكّن الصندوق من الاستجابة لطلب دوله الأعضاء المتزايد على التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وسيساهم بالتالي في مضاعفة أثره وتعميقه. ومن خلال التركيز على تعزيز الدور التيسيري للصندوق في تعزيز التعاون الإنمائي بين الدول الأعضاء من خلال الاستفادة على نحو أفضل من التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي باعتباره أداة للبرامج القطرية، سيعمل الصندوق بنشاط أكبر على الترويج لتبادل االمعرفة، والتكنولوجيات، والحلول التي تتناول الفقر الريفي والتحول الريفي.

24- وتتوخى نظرية التغيير دورا أقوى للصندوق باعتباره جهة ابتكارية ووسيطا معرفيا بما أن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يشكّل جزءا لا يتجزأ من نهج شامل على المستوى القطري يروج لمواضيع التعميم الأربعة. ومن شأن تركيز أقوى على التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أن يساعد الصندوق على

بناء الشراكات، وتحقيق المشاركة في السياسات، وتوليد الابتكار والمعرفة المتعلقة بمواضيع التعميم وأولوياته.

25- وتؤدي الشراكات دورا محوريا في توليد المعرفة وتبادلها، والابتكار والمشاركة في السياسات. وهي تساعد أيضا في إنشاء مسارات لتوسيع نطاق التنسيق على المستوى القطري وتحسينه. وعلى هذا النحو، تساهم الشراكات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال الآليات الرئيسية مثل التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

26- وتعترف نظرية التغيير أيضا بأن العديد من البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا لا تزال تواجه تحديات في معالجة جيوب كبيرة من الفقر الريفي، وبالتالي يُعدّ استمرار دعم الصندوق ومشاركته أمرين بالغي الأهمية. واعترافا بالمسار الإنمائي الفريد للبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، تُسند الأولوية إلى تعزيز التركيز على التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي باعتباره أداة رئيسية لدعم البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا في الوصول إلى المعرفة والخبرات ونشرها وتبادلها.

27- وأخيرا، تعترف نظرية التغيير بأنه لكي يصبح التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أداة إنمائية بارزة ومعممة بشكل أكبر، يحتاج الصندوق إلى الاستثمار في تعزيز قدرات الموظفين وحوافزهم؛ وإلى نهج أكثر منهجية لتعبئة الموارد المالية من مصادر متنوعة لتمويله. وتعترف نظرية التغيير أيضا بالحاجة إلى توليد المعرفة والابتكارات الناشئة عن برنامج القروض والمنح واستخلاصها ونشرها بصورة أكثر منهجية لدعم التعاون الإنمائي بين الدول الأعضاء.[21]

28- **الأهداف الاستراتيجية**. يرمي هدفا التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي المعروضين أدناه إلى دعم الصندوق في تحقيق أهدافه الاستراتيجية الأوسع:[22]

(1) **الهدف الاستراتيجي الأول للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي**: تحديد المعرفة والابتكارات ونشرها بصورة منهجية على مستوى البرامج القطرية وعلى مستوى المشروعات؛

(2) **الهدف الاستراتيجي الثاني للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي:** دعم المشاركة المعززة في السياسات من أجل بناء القدرة الإنتاجية للفقراء الريفيين، ووصولهم إلى الأسواق وقدرتهم على الصمود.

29- ويستند هذان الهدفان الاستراتيجيان إلى أهداف نهج عام 2016 بطريقتين. ويركّز الهدف الأول على توليد المعارف المعرفة والابتكارات وتبادلها بين البلدان النامية؛ ويؤطر الهدف الثاني التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي باعتباره وسيلة للترويج لبيئة سياسات تمكينية ولقدرات مؤسسية من أجل التحول المستدام للنظم الغذائية.

30- **المبادئ التوجيهية**. تستند الاستراتيجية إلى عدد من المبادئ الأساسية:

(1) **الملكية القطرية**: تدخلات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مدفوعة بالطلب القطري، وتضطلع البلدان النامية بإدارتها مع التركيز بصورة خاصة على عمليات التبادل بين البلدان التي تعود بالمنفعة على جميع الأطراف؛

[21] يتماشى ذلك مع استراتيجية الصندوق بشأن إدارة المعرفة وخطة العمل ذات الصلة: https://webapps.ifad.org/members/eb/126/docs/arabic/EB-2019-126-R-2-Rev-1.pdf.

[22] توجد ثلاثة أهداف استراتيجية للإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016-2025: (1) زيادة القدرات الإنتاجية للسكان الريفيين الفقراء؛ (2) زيادة فوائد السكان الريفيين الفقراء من المشاركة في الأسواق؛ (3) تعزيز الاستدامة البيئية وقدرة الأنشطة الاقتصادية للسكان الريفيين الفقراء على الصمود في وجه تغير المناخ.

(2) **المواءمة**: سيجري ربط دعم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بمواضيع التعميم في الصندوق (الشؤون الجنسانية، والشباب، والتغذية وتغير المناخ)؛ وبالمجالات ذات الأولوية المتمثلة في القدرة على الصمود، والهشاشة والعمالة؛

(3) **إمكانية توسيع النطاق**: ينبغي ربط دعم الصندوق للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بالفرص المحددة في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية، وربطها بالأنشطة التي يمكن توسيع نطاقها لاحقا؛

(4) **التوجه بالنتائج**: يجب تحديد المستفيدين من مشروعات وبرامج التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بصورة واضحة، ويجب أن يكون أثرها قابلا للقياس؛

(5) **خصوصية السياق**: يجب أن تكون الأدوات اللازمة لتنفيذ أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مصممة لتناسب سياق البلد المحدد، وأنواع التعاون وأهداف المشروع.

31- وستُنفذ الأنشطة في ثلاثة مجالات عمل واسعة تتواءم مع الركائز الثلاث لنهج البرامج القطرية للصندوق: (1) المشاركة في السياسات؛ (2) الشراكات؛ (3) المعرفة. ويُعدّ التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أداة للوصول إلى ثلاثة مكونات رئيسية لأنشطة الصندوق، بالترافق مع الابتكار باعتباره بعدا شاملا.

الشكل 1-

التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في البرامج القطرية للصندوق

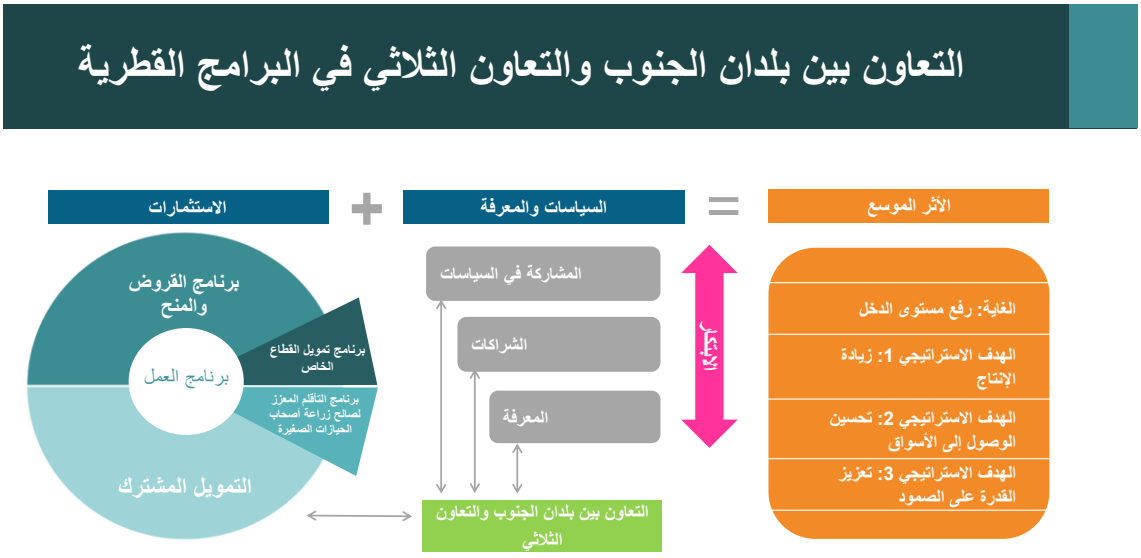

32- ويوجد اتساق قوي بين أنشطة ونواتج وحصائل استراتيجية وخطة عمل التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وبصورة أكثر تحديدا:

(1) ترتبط الأنشطة في إطار **المشاركة في السياسات** بشكل واضح بالنواتج: "تنظيم وتنسيق عمليات تبادل السياسات والحلقات الدراسية"؛ و"تطوير منتجات السياسات ونشرها"؛ و"المبادرات الخاصة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (العالمية، والإقليمية والقطرية) المصممة لتوسيع نطاق الأنشطة الحالية وإطلاق أنشطة جديدة"؛ و"إدماج التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية والمشروعات مع المتطلبات التقنية والمالية المرتبطة بها". وستسهم هذه النواتج بدورها في الحصائل: "تيسير بيئة مواتية للاستثمار والتمويل"؛ و"تجهيز المؤسسات القطرية للتأثير على خطة التنمية الوطنية".

(2) ترتبط الأنشطة في إطار **الشراكات** ارتباطا واضحا بالنواتج: "تعزيز الشراكات لدعم التعلم وتعبئة الموارد من أجل التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بما في ذلك مع مراكز البحوث والقطاع الخاص". ويسهم هذا الناتج بدوره في الحصائل: "الصندوق شريك قطري رئيسي للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، في المشاركة مع المؤسسات الوطنية أو الجهات المانحة والمنظمات الأخرى على حد سواء"؛ و"تعزيز الروابط الإقليمية والأقاليمية بين البرامج القطرية".

(3) ترتبط الأنشطة في إطار **المعرفة** ارتباطا واضحا بالنواتج: "إعداد المنتجات المعرفية الخاصة بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ونشرها"؛ "إدماج التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية والمشروعات مع المتطلبات التقنية والمالية المرتبطة بها"؛ "المبادرات الخاصة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (العالمية، والإقليمية والقطرية)"؛ و"إدماج الابتكار في أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الصندوق". وستسهم هذه النواتج بدورها في الحصيلة: "تمكين الدول الأعضاء، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص من خلال تبادل التكنولوجيات والابتكارات".

33- وفي الركائز الثلاث، سيولى الاهتمام لمواضيع التعميم الأربعة المتعلقة بالمناخ، والشؤون الجنسانية، والتغذية، والشباب؛ وللابتكار. وفي إطار البرامج القطرية، سيتواصل الصندوق مع الشركاء من أجل تنظيم زيارات ميدانية وتعزيز القدرات على مستوى المشروعات لتبادل الخبرات وتعلم الممارسات الجيدة في التنمية الزراعية الريفية، مع التركيز على القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ بصورة خاصة (مثل التدريب الإيضاحي على تكنولوجيات الدفيئة وخدمات الإرشاد الزراعي)، علاوة على المواضيع الأساسية الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، سينظم الصندوق مبادرات خاصة لتشجيع الابتكار في هذه المجالات الأربعة.

34- وسيوحد مسارا عمل إدارة المعرفة والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الصندوق جهودهما المبذولة من أجل تحديد المعرفة من المصادر الداخلية والخارجية وتجميعها ونشرها على نحو أفضل، وذلك بهدف الترويج لنتائج إنمائية أقوى لصالح الفقراء الريفين، وإحداث أثر أكبر نحو تحقيق خطة عام 2030.

35- ويفترض النجاح في ترجمة هذه الأنشطة إلى النواتج المتوخاة توافر الموارد البشرية والمالية الكافية، واستمرار الصندوق في إضفاء الطابع اللامركزي على أنشطته في مجال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتحفيز الموظفين على المشاركة في أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ولكي تؤدي النواتج إلى الحصائل المتوقعة، يُفترض أن الدول الأعضاء مستعدة للمشاركة في تبادل التعاون بين بلدان الجنوب؛ وأن هذه التبادلات ستحقق أثرا إيجابيا على الحصائل الإنمائية للصندوق، وستركّز على تحسين سبل عيش صغار المنتجين في البلدان النامية.

36- وسيعتمد النجاح إلى حد كبير أيضا على قدرة الصندوق على توسيع الشراكات الفعالة وتعميقها. وعلى المستوى القطري، يمكن للصندوق، على النحو المبين في استراتيجية التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على نطاق منظومة الأمم المتحدة، أن يستفيد من التحليلات القطرية المشتركة وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة بهدف تحديد الثغرات والفرص المتاحة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وذلك بالتنسيق الوثيق مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية والمنسقين المقيمين. ويمكن أن تكون التحليلات القطرية المشتركة مدخلا رئيسيا لتحديد: (1) اختناقات التنفيذ العامة والثغرات في القدرات؛ (2) القدرات الوطنية وشبه الوطنية والمؤسسية وآليات التنسيق، بما في ذلك اعتماد تكنولوجيات ونظم بيانات جديدة؛ (3) التحديات الناشئة والثغرات الخطيرة والشراكات المحتملة.

الشكل 2

نظرية التغيير

رابعا- تنفيذ الاستراتيجية

37- سينصب التركيز من أجل تحقيق هدفي الاستراتيجية أثناء تنفيذ الاستراتيجية على: (1) تأمين التمويل الملائم والمتنوع؛ (2) تعزيز الهيكل المؤسسي للصندوق من أجل التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ (3) رصد المخاطر وإدارتها؛ (4) إنشاء إطار متين للرصد والتقييم. وستُوضع إرشادات بشأن كيفية المشاركة بأقصى فعالية ممكنة في التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بما في ذلك الخطوات لضمان تحديد الفرص المتاحة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتقييمها وتحديد أولوياتها في الوقت المناسب ورصد التقدم المحرز في التنفيذ والإبلاغ عنه.

ألف- التمويل

38- تعترف هذه الاستراتيجية بأنه لكي تزيد فعالية الأداة بالنسبة إلى البرامج القطرية للصندوق ولزيادة أثر الصندوق ستكون هنالك حاجة إلى مصادر مالية إضافية لتعميم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ويجب كذلك أن تكون مشاركة الصندوق في التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي قابلة لتوسيع النطاق كلما توفرت الموارد. ومن المتوخى اتباع نهج أكثر تنوعا لتمويل التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل تزويد الصندوق بالمزيد من المرونة لجمع المعرفة والابتكار وأفضل الممارسات وتيسير التبادلات بين الدول الأعضاء.

39- ويتمثل أحد المحركات الرئيسية للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في طبيعته المدفوعة بالطلب من منظور العرض والطلب على حد سواء. وكما حدث في الماضي، ومن أجل تلبية طلب الدول الأعضاء، فإن حجم واتساع مشاركة الصندوق في التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي سيكون مدفوعا بتعبئة أموال تكميلية إضافية، مثل مرفق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي المشترك بين الصين والصندوق.

40- ولضمان استدامة جدول أعمال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الصندوق، ومع مراعاة الطلبات والاحتياجات المتباينة على صعيد التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، من المهم بالتالي تعبئة المزيد من الموارد التكميلية من أجل التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وزيادة تنويع السبل المتاحة لتمويل أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على حد سواء. وستُبذل الجهود من أجل تعزيز جميع مصادر التمويل القائمة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، مع التركيز بصورة خاصة على:

(1) اتفاقيات ومرافق الأموال التكميلية: سيستكشف الصندوق فرص اجتذاب مجموعة أوسع من الجهات المانحة عبر القطاعين العام والخاص من أجل تنفيذ أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بالنيابة عنها. وسيجري الصندوق تقييما للطلب على مرفق تمويل جديد متعدد الجهات المانحة يكون مخصصا للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بحيث يجري تمويله من الدول الأعضاء المهتمة و/أو المنظمات الشريكة؛

(2) موارد الصندوق الخاصة: سيجري إدراج التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، إلى أقصى حد ممكن ضمن قيود الموارد، في برامج العمل السنوية الخاصة بالصندوق. ومع الاعتراف الكامل بمحدودية المظروف المتاح للمنح العادية في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، سيتم اغتنام فرص الحصول على تمويل من برنامج المنح العادية في الصندوق، بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية ومجالات الأولوية المنصوص عليها في سياسة المنح العادية للصندوق؛

(3) مكون التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي[23] في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية: ينبغي على برامج الفرص الاستراتيجية القطرية أن تشير بوضوح إلى متطلبات الموارد المالية والتقنية لأنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي المقررة؛ وتحديد مصادر تمويل محتملة لتغطية هذه المتطلبات، بما في ذلك التمويل المشترك المحتمل من الشركاء الدوليين و/أو المحليين، وفرص الاستفادة من الصناديق الاستئمانية القائمة.

باء- الهيكل، والأدوار والمسؤوليات

41- تماشيا مع النهج المقترح الجديد، سيجري تخطيط وتنفيذ ورصد وتقييم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بصورة متسقة ومنهجية، وذلك بهدف توسيع نطاق الأثر. وسيتعين إعادة النظر في الأدوار والمسؤوليات لأغراض التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مع مراعاة التغييرات التنظيمية المتعلقة بعملية اللامركزية 2.0. ويتضمن الملحق الثالث مقترحات لعدد من التغييرات في توزيع الأدوار والمسؤوليات من حيث صلتها بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

[23] خلال الفترة 1996-2016، جرى تمويل 41 في المائة من مبادرات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي دعمها الصندوق من خلال القروض؛ و49 في المائة من خلال المنح (العالمية والإقليمية)، والنسبة المتبقية من خلال المنح القطرية والمصادر الأخرى. المصدر: تقرير جرد الصندوق لعام 2017: https://www.oecd.org/dac/dac-global-relations/South-South%20and%20Triangular%20Cooperation%20(SSTC)%20-%20Highlights%20from%20IFAD's%20Portfolio.pdf.

جيم- المخاطر وتدابير التخفيف من أثرها

42- نظرا لطبيعة التعاون الإنمائي وأنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي المتوقعة، وتماشيا مع إطار إدارة المخاطر المؤسسية في الصندوق، جرى تحديد عدد من المخاطر المحتملة وتدابير التخفيف من أثرها (انظر الملحق الثاني).

دال- الرصد والتقييم والتعلم

43- سيوضع نظام شامل للرصد والتعلم يعبّر عن نظرية التغيير من أجل رصد نتائج هذه الاستراتيجية وتقييمها والإبلاغ عنها. وسيشمل ذلك مزيجا من النُهُج الكمية والنوعية لقياس النجاح. ويشتمل إطار قياس النتائج (انظر الملحق الأول) على مؤشرات وأهداف للحصائل والنواتج الأولية، والتي تعتمد في كثير من الحالات على المؤشرات التي استخدمها الصندوق بالفعل في نظم قياس النتائج المؤسسية، والدروس المستفادة، واستقصاءات العملاء، واستعراضات استكمال برامج الفرص الاستراتيجية القطرية وغيرها.

44- ولزيادة تعزيز قدرة الصندوق على رصد النتائج، سيتوجب إدماج التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على نحو أفضل في تصميم المشروعات وعمليات الإشراف ونماذجها. وكما في حالة المشاركة في السياسات والشراكات وإدارة المعرفة، يمكن تطوير نظام تصنيف لتقييم مساهمة الاستراتيجية في أهداف البرامج القطرية من خلال استعراضات نتائج برامج الفرص الاستراتيجية القطرية واستعراضات استكمال برامج الفرص الاستراتيجية القطرية.

45- وعلاوة على ذلك، وعلى النحو المذكور، يقوم الصندوق بالتعاون مع الوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما بوضع منهجية للتقييم النوعي والكمي للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ومساهمته في النتائج الإنمائية في الزراعة، والتنمية الريفية، والأمن الغذائي والتغذية. وسيقوم الصندوق والجهات الأخرى باستخدامها لرصد نتائج التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتقييمها والإبلاغ عنها وتحديد الدروس المستفادة والممارسات الجيدة. وسيسمح تطبيق مثل هذه المنهجية للصندوق بتقديم إبلاغ تجريبي عن نتائج التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الترويج للتحول الريفي المستدام والشامل.

46- وستقوم لوحة متابعة مؤسسية للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي قيد التطوير حاليا باستكمال النظام والمنهجية. وستجمع لوحة المتابعة معلومات أساسية عن أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والتمويل ذي الصلة، وإدماجها مع نظم المعلومات القائمة لضمان جودة البيانات والحد من عبء العمل على جهات التنسيق (أي الموظفين في المكاتب الإقليمية). وستيسر هذه الأداة أيضا تطبيق أساليب وعمليات الرصد والتقييم من أجل تقييم مساهمة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في النتائج الإنمائية والإبلاغ عنها، بما في ذلك استخدام بعض المؤشرات ذات الصلة[24] في الإطار المؤسسي لقياس النتائج.

47- وستحوّل الدروس المستفادة ودراسات الحالة والبيانات التي جرى الحصول عليها من خلال نظم القياس والتتبع المذكورة أعلاه إلى منتجات معرفية وتبادلها عبر قنوات مختلفة، بما في ذلك بوابة الحلول الريفية، وذلك بهدف زيادة وضوح صورة الصندوق وتحسين موقعه في الساحة العالمية للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

[24] على سبيل المثال: عدد الابتكارات المنتجة والمتبادلة؛ وعدد التكنولوجيات المتبادلة؛ وعدد الحوارات السياساتية التي جرت المشاركة فيها؛ وعدد أنشطة بناء القدرات التي جرى إعدادها؛ وعدد فرص المطابقة المتاحة؛ وعدد الحلول الجديدة المطورة والمعتمدة؛ وعدد الشراكات المنشأة؛ وما إلى ذلك.

إطار قياس النتائج لاستراتيجية الصندوق بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي[25]

الجدول 1

الرمز	المؤشر	المصدر	خط الأساس	هدف التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق (نهاية عام 2024)
المستوى الأول - الحصائل				
1-1	الجودة الشاملة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية (تصنيفات 4 أو أعلى) (نسبة مئوية)	تصنيفات ضمان الجودة	مؤشر جديد	يحدد لاحقا
2-1	مساهمة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في أهداف البرامج القطرية	استعراض نتائج برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية واستعراض استكمال برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية	مؤشر جديد	يحدد لاحقا
3-1	تبادل المعرفة الخاصة بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والتعلم المتبادل (تصنيفات 3 أو أعلى) (نسبة مئوية)	استقصاء العملاء	يؤكد لاحقا	يؤكد لاحقا
المستوى الثاني - النواتج				
1-2	موجزات سياساتية تدمج الخبرات من بلدين أو أكثر من البلدان النامية، يجري إعدادها ونشرها	التقرير المرحلي السنوي عن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي	مؤشر جديد	يحدد لاحقا
2-2	حلول إنمائية جديدة يجري تصميمها وتطويرها لأغراض التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أو من خلاله	بوابة الحلول الريفية تقارير المشروع استقصاء العملاء كل سنتين	15	30
3-2	الترويج لحلول إنمائية جديدة	تقارير المشروع	مؤشر جديد	يحدد لاحقا
4-2	اتفاقيات شراكة جديدة متعلقة بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي	التقرير المرحلي السنوي عن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي	2	4
5-2	تدريب موظفي الصندوق على القدرات المتعلقة بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (نسبة مئوية)	التقرير المرحلي السنوي عن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي	مؤشر جديد	يحدد لاحقا
6-2	برامج الفرص الاستراتيجية القطرية تدمج المبادرات الجديدة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي	تصنيفات ضمان الجودة	مؤشر جديد	10

[25] بما أن ذلك يعتبر أول إطار شامل لقياس النتائج لاستراتيجية الصندوق بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ويتضمن مؤشرات للحصائل والنواتج، فإن معظم المؤشرات جديدة ولا تتضمن أرقاما لخط الأساس.

الجدول 2

التعاريف ومصادر البيانات الخاصة بمؤشرات إطار قياس النتائج

الرمز	*المؤشر*	*المصدر*	*التعريف*
المستوى الأول - الحصائل			
1-1	الجودة الشاملة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية (تصنيفات 4 أو أعلى) (نسبة مئوية)	تصنيفات ضمان الجودة	تصنيف موجز يجري تقديمه أثناء عملية ضمان الجودة عبر عدة أبعاد، بما في ذلك تقييم إلى أي مدى تُعتبر استراتيجية التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي: (1) مصممة للسياق القطري؛ (2) مساهمة في الأهداف الاستراتيجية لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، ومتآزرة مع الأنشطة الإقراضية وغير الإقراضية الأخرى؛ (3) مستندة إلى تحديد واضح للاحتياجات، والفرص، والشراكات، والمجالات، والموارد وآليات الرصد. ويتم الإبلاغ عن التصنيفات على أساس متوسط لمدة 12 شهرا.
2-1	مساهمة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في أهداف البرامج القطرية	استعراض نتائج برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية واستعراض استكمال برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية	تصنيف موجز يجري تقديمه أثناء استعراض نتائج برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية وعمليات استعراض استكماله عبر عدة أبعاد، بما في ذلك تقييم إلى أي مدى أدى تنفيذ استراتيجية التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي إلى فرص، وشراكات، واستثمارات تسهم في تحقيق أهداف البرنامج القطري.
3-1	تبادل المعرفة الخاصة بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والتعلم المتبادل (تصنيفات 3 أو أعلى) (نسبة مئوية)	استقصاء العملاء	النسبة المئوية للمستجيبين الذين أعطوا تصنيف 3 أو أعلى بشان ما إذا كان الصندوق فعالا في الاستفادة من التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل تبادل المعرفة وتعزيز التعلم المتبادل عبر المشروعات.
المستوى الثاني - النواتج			
1-2	موجزات سياساتية تدمج الخبرات من بلدين أو أكثر من البلدان النامية، يجري إعدادها ونشرها	التقرير المرحلي السنوي عن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي	عدد الموجزات السياساتية التي تدمج الخبرات من بلدين أو أكثر من البلدان النامية في الأشهر الاثني عشر الماضية.
2-2	حلول إنمائية جديدة يجري تصميمها وتطويرها لأغراض التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أو من خلاله	بوابة الحلول الريفية تقارير المشروع	عدد الحلول الإنمائية الجديدة الناشئة عن الخبرة المكتسبة من البرامج القطرية للصندوق، بما في ذلك أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، التي جرى تصميمها وتطويرها خلال الأشهر الاثني عشر الماضية.
3-2	الترويج لحلول إنمائية جديدة	تقارير المشروع	عدد الحلول الإنمائية الجديدة التي يروج لها الصندوق من خلال منصات على شبكة الإنترنت أو في الفعليات خلال الأشهر الاثني عشر الماضية.
4-2	اتفاقيات شراكة جديدة متعلقة بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي	التقرير المرحلي السنوي عن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي	عدد اتفاقيات الشراكة الجديدة الموقعة والمتعلقة بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي خلال الأشهر الاثني عشر الماضية.
5-2	تدريب موظفي الصندوق على القدرات المتعلقة بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (نسبة مئوية)	التقرير المرحلي السنوي عن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي	حصة موظفي الصندوق المدربين على القدرات المتعلقة بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.
6-2	برامج الفرص الاستراتيجية القطرية تدمج المبادرات الجديدة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي	تصنيفات ضمان الجودة	عدد برامج الفرص الاستراتيجية القطرية التي جرى تطويرها لإدماج المبادرات الجديدة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

المخاطر وتدابير التخفيف من أثرها

1- بالنظر إلى طبيعة التعاون الإنمائي وأنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي المتوقعة، وتماشيا مع إطار إدارة المخاطر المؤسسية في الصندوق، جرى تحديد عدد من المخاطر المحتملة وتدابير التخفيف من أثرها.

2- **المخاطر الاستراتيجية**. قد تطرأ هذه المخاطر في غياب الترتيب المؤسسي الكافي للأولويات والمواءمة مع مهمة الصندوق. وستتمثل استراتيجية التخفيف الرئيسية في الاستفادة من وظائف الإشراف المؤسسي القائمة لأنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي يجري تمويلها باعتبارها مكونات للمشروعات الاستثمارية في الصندوق، وذلك من خلال المنح الإقليمية أو من خلال الأموال التكميلية. وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالأموال التكميلية، ستضمن اللجنة الجديدة لتعبئة الموارد في الصندوق تحديد الأولويات الاستراتيجية للمقترحات باعتبارها شرطا مسبقا لدخولها في ذخيرة المشروعات.

3- **المخاطر التشغيلية**. قد تنتج هذه المخاطر عن نقص فعالية أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والفشل في تحقيق النتائج على أرض الواقع. وسيجري التخفيف من أثر هذه المخاطر من خلال تعزيز أوجه التآزر مع برنامج القروض والمنح في الصندوق والأنشطة غير الإقراضية الأخرى، وتجنب الأنشطة المخصصة والمتفرقة وزيادة الانتقائية وتحديد الأولويات.

4- **المخاطر الائتمانية**. تتعلق بعدم تنفيذ أنشطة المشروع وفقا للوائح المالية للصندوق وعدم استخدام التمويل للغرض المقصود منه، أو إيلاء اعتبار ضعيف للاقتصاد والكفاءة والفعالية. وسيجري التخفيف من هذه المخاطر من خلال تطبيق الإدارة المالية للصندوق وإجراءات التوريد بما في ذلك المراجعة الخارجية، بالإضافة إلى العناية الواجبة المسبقة قبل تقديم المنح؛ واتباع إجراءات الصندوق الخاصة بتنفيذ المشروع.

5- **مخاطر السمعة**. قد تنتج هذه المخاطر عن: (1) عدم مشاركة الشراكات والعلاقات التعاونية، مثل الجهات الممولة وشركاء القطاع الخاص، على نحو مناسب في تعبئة الموارد وتطوير المشروعات؛ (2) حالات الفشل من مختلف الأنواع التي تشمل المستفيدين من أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي يمولها الصندوق. وسيجري التخفيف من أثر هذه المخاطر من خلال تطبيق عملية العناية الواجبة الداخلية للشركاء من القطاع الخاص، واتباع قواعد الصندوق وأحكامه الخاصة بالتمويل وتنفيذ المشروعات.

6- سيتم التصدي **للمخاطر القانونية** من خلال ضمان الحماية القانونية المناسبة في إعداد الوثائق القانونية التي ستحكم المبادرات المتعلقة بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والتفاوض بشأنها.

الهيكل، والأدوار والمسؤوليات

1- تماشيا مع النهج المقترح الجديد الذي سيجري بموجبه تخطيط التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتنفيذه ورصده وتقييمه على نحو متسق ومنهجي من أجل توسيع نطاق الأثر، سيتعين إعادة النظر في أدوار ومسؤوليات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مع مراعاة التغييرات التنظيمية ذات الصلة بعملية اللامركزية 2.0. وتحقيقا لهذه الغاية، يرد أدناه عدد من التغييرات في توزيع الأدوار والمسؤوليات من حيث صلتها بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي:

(1) **مجموعة العمل المشتركة بين الدوائر المعنية بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي**: سيبقى مجموعة العمل بمثابة آلية التنسيق الرئيسية التي تجمع مختلف الدوائر والشُعب مع بعضها البعض من أجل تنسيق جدول أعمال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتنفيذه. وبالنظر إلى التجارب السابقة، ستعاد هيكلة مجموعة العمل باختصاصات واضحة لضمان مشاركة جميع الأجزاء ذات الصلة في الصندوق بصورة فعالة وقدرتها على المساهمة في تعميم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ويتمثل الغرض الرئيسي منها في توفير الإشراف على تنفيذ الاستراتيجية. وإضافة إلى ذلك، ستعمل مجموعة العمل عن كثب مع مجموعات العمل الأخرى في الصندوق مثل تلك المعنية بإدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية.

(2) **دائرة إدارة البرامج ودائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة**: ستؤدي الدائرتان على حد سواء دورا أقوى في تصميم وتنفيذ مشروعات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي المرتبطة بالاستراتيجيات القطرية، وفي جمع المعرفة المتولدة وإدارتها من أجل التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ومن خلاله، باعتباره أداة للبرامج القطرية. ويستلزم التركيز الأقوى على الابتكار والمعرفة تعزيز نهج تحديد فرص التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ودعم الدول الأعضاء التي تسعى إلى التعاون الإنمائي.

(3) **مراكز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وإدارة المعرفة والمكاتب الإقليمية الجديدة**: من المتوقع مواءمة المراكز الثلاثة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وإدارة المعرفة ضمن الهيكل الجديد لعملية اللامركزية 2.0 في الصندوق. ولذلك من المتوخى أن تتولى المكاتب الإقليمية الجديدة للصندوق مسؤولية تنسيق تنفيذ أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وقيادتها على أرض الواقع، وذلك بالاعتماد على المعرفة والخبرات القائمة لدى مراكز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وإدارة المعرفة. وتماشيا مع الجهود المبذولة لزيادة نسبة الموظفين اللامركزيين، من المرجح أن تضم المكاتب الإقليمية موظفين من دوائر مختلفة. وهكذا، يمكن أن يعمل الموظفون الحاليون لمراكز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وإدارة المعرفة كجهات تنسيق لدعم تنسيق الجهود المتعلقة بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتوفير الدعم لتصميم المشروعات والمبادرات وتنفيذها ودعم جمع أفضل الممارسات والدروس المستفادة.

(4) **دائرة العلاقات الخارجية والحوكمة**: ستواصل دائرة العلاقات الخارجية والحوكمة تنسيق الأنشطة المؤسسية على صعيد التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وستساهم بالتالي في تحديد الأولويات وعمليات التنفيذ. وبالإضافة إلى ذلك، ستضطلع الدائرة بالمسؤولية عن لجنة تعبئة الموارد الداخلية التي جرى إنشاؤها حديثا، والتي تشرف على جميع جهود وقرارات تعبئة الموارد في الصندوق، بما في ذلك، إذا تقرر ذلك، إنشاء مرافق جديدة مثل المرفق المشترك بين الصين والصندوق أو مرفق تمويل شامل متعدد الجهات المانحة.

(5) **الإدارة العليا**. سيجري تعيين أحد أعضاء الإدارة العليا كرائد للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لأغراض التوعية على الصعيدين الخارجي والداخلي بشأن أهمية أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وأثرها على الأرض، وبناء الدعم السياسي لجدول الأعمال.

Appendix I – Drivers of success

Five drivers of success in IFAD's approach to SSTC have been identified, and are represented below.

1. **Addressing the pressing issues of today:**

   In terms of thematic areas of focus, climate change adaptation, resilience and environmental sustainability are priorities for both IFAD and its member states. Value chain development, market access for smallholder agribusiness, and cooperative development are topics of strategic importance for IFAD and, as such, areas of great attention for SSTC.

2. **Strengthening capacities, institutions and policies for enhanced livelihoods:**

   A number of IFAD-funded SSTC activities have focussed on informing policies through the facilitation of high-level policy platforms and events, including policy workshops and seminars, learning tours, and bilateral and multilateral exchanges. SSTC has also proven to be a useful policy instrument to promote and support technical cooperation among countries through implementation of regional policy frameworks, agreements and treaties.

3. **Transferring innovations and building on earlier successes:**

   One of the strengths of IFAD's SSTC operations is that they are mostly embedded in a medium- to long-term grant cycle at the country and regional levels, allowing the use of proven technical expertise and building on earlier successes. In the grant cycle, lessons learned provide critical information for successful integration of SSTC activities, since it seeks to maximize the development impact of IFAD country programmes by providing concrete solutions to specific issues encountered in investment projects.

4. **Selecting strong partners and building partnerships:**

   In grant-funded activities, the capacity of partner organizations is a critical success factor for SSTC activities. Hence the selection process for partners is guided by longer-term cooperation and trust between IFAD and its partners. Fostering long-term partnerships is therefore an effective way of building grantees' own capacities to fulfil their mandates as SSTC facilitators.

5. **Drawing on emerging expertise within regions to provide solutions:**

   Developing countries can share good practices and solutions that are highly relevant and adaptable to local economic and social conditions. As formal and informal peer linkages are built and strengthened between countries, trust and confidence also increase, laying the foundations for fruitful longer-term cooperation.

Appendix II – Lessons learned

The summary lessons refer to: (i) the institutional set-up to strengthen synergies and provide incentives within IFAD's increasingly decentralized operating model; (ii) the integration of SSTC within design processes; (iii) the systems for monitoring, assessment and reporting on SSTC; (iv) the funding support mechanisms and instruments for SSTC delivery; and (v) partnership engagement.

Lesson	Description
1. There are opportunities to strengthen and diversify funding of SSTC.	*Broad based Member States supplementary funding toward SSTC has not materialized.* The assumption that SSTC is a pivotal resource mobilization mechanism has not materialized. A bilateral China-IFAD SSTC Facility was established in 2018 but the envisioned evolution to a multi-donor funding support mechanism did not occur. Most Member Countries are not widely prone to providing financial resources to a third party to fund South-South cooperation. Analysis of SSTC flows shows that there is a narrow number of countries prepared to fund multilateral agencies to support SSTC activities rather than financing their own bilateral SSTC. Moving forward, IFAD could enhance external resource mobilization opportunities for SSTC through a stronger track record of SSTC engagement; leveraging increased decentralization to strengthen SSTC partnerships and linkages with operations.
	Managing SSTC activities through small grants, as is being done for the China-IFAD SSTC Facility, has a high administrative transaction cost. The China-IFAD SSTC Facility is the first facility within IFAD dedicated to SSTC. It has adopted a small-grant implementation approach and as such has incurred significant administration and supervision costs for IFAD in managing projects approved for funding, where no resources for such activities have been included in the cost breakdown of the projects funded through the Facility. In addition, some grants funded through the Facility were not clearly linked to an IFAD investment, thus providing limited potential for scale.

	There is a need to diversify financial instruments for SSTC, to cater for specific needs and donor requirements. IFAD's experience to date points to a demand for diversified modalities of funding SSTC, i.e. some partners prefer bilateral agreements; others wish to earmark their contributions to specific themes and/or countries/regions (thematic pooled funding); others wish to contribute to pooled or combined funding mechanisms at the country level; while others see benefits in contributing to Multi-donor Umbrella Facilities where funding is pooled from various donors to achieve common objectives. Diversifying financial instruments helps cater to these requirements, while striking a balance between having dedicated financial resources for SSTC, which is key to foster innovations and deepen IFAD's work on SSTC (a supplementary funds agreement; a dedicated grant and/or Facility/Trust Fund) and integrating SSTC within IFAD's country programmes .
2.IFAD needs to continue investing in strengthening cross-departmental cooperation for SSTC	Since 2016, IFAD has put in place the required organizational architecture to facilitate internal coordination. The establishment of an Interdepartmental Working Group on SSTC (IWGS) has helped share information, agree on priorities and identify opportunities for cooperation and coordination. It has enabled, for example, the sharing of lessons and identification of priorities for strengthening the positioning of SSTC within IFAD COSOPs and investment programmes. It has also facilitated the sharing and exchange of knowledge on SSTC opportunities and enables learning from the three SSTC and Knowledge Hubs to be shared across the organization. Further, it has facilitated the participation of staff from the Programme Management Department (PMD) in global SSTC events, and the provision of valuable support by PMD and the Strategy and Knowledge Department (SKD) in feeding the Rural Solutions Portal (RSP). However, there are opportunities for improvement, including ensuring that the IWGS has structured and regular meetings, a documented Terms of Reference, and its governance and reporting structures are explicitly defined.
3.The distribution of roles and responsibilities related to SSTC needs revision within the context of IFAD's decentralization	The three SSTC and Knowledge Centres, regional hubs, country offices and the SSTC team within IFAD headquarters are the main actors supporting IFAD's SSTC agenda. The role of the latter relates to resource mobilization; engagement in global processes; support to the integration of SSTC in country strategies and projects; development of internal knowledge management platforms; and monitoring and evaluation of SSTC. The SSTC and Knowledge Centres are expected to complement these functions and to bridge the gap between the corporate, country and regional levels. Since 2018, they have contributed to the SSTC agenda in close collaboration with other regional hubs. However, the SSTC and Knowledge Centres do not have formal Terms of Reference thus creating some challenges in terms of coordination and accountability and reducing their effectiveness as field level proponents of SSTC. As IFAD proceeds with Decentralization 2.0, the role of these Centres needs to be revisited as part of IFAD's new decentralized structure to determine how their contribution to strengthening SSTC can be maximized. Additionally, the role of the SSTC and Knowledge Centres vis-à-vis the establishment of new Regional Offices (ROs) requires clarification.
4.There is a need to ensure that IFAD staff are enabled and incentivized to invest in expanding SSTC	Facilitating partnerships and engaging in SSTC often requires considerable investment of time and effort, from both IFAD staff and partner perspectives. In implementing the 2016 Approach, it was found that the time investment required to engage in SSTC was often initially underestimated. Ensuring that adequate resources and incentives are in place to facilitate the preparation of COSOPs, design of investment programmes and implementation of regional SSTC activities is critical to ensure the continued development of the SSTC instrument at IFAD.
5.SSTC activities need to be better embedded in the design and implementation of projects and country programmes.	There are opportunities to strategically enhance the mainstreaming of SSTC into the Fund's country programmes and projects at an earlier stage of design, through promoting a common understanding of SSTC at the country level and better engaging IFAD country teams in SSTC activities, and then throughout implementation. While COSOPs now include an SSTC narrative, the integration of SSTC in project design is not always systematic. Three main issues have been identified. Firstly, even if COSOPs include a coherent strategy for SSTC, the human and financial resource implications for action and results are generally not articulated. Secondly, the mutually reinforcing synergies of SSTC activities with other non-lending activities within COSOPs, such as knowledge management and policy dialogue are not explicitly pursued. And, thirdly, IFAD currently lacks a specific indicator to

	assess the contribution of SSTC activities to country programme objectives (i.e. at the COSOP results review and COSOP completion review stage); and SSTC is not currently integrated in project design and supervision processes and templates.
6. There are opportunities to strengthen IFAD's approach to systematically capturing, analysing and learning from SSTC	There is currently no systematic approach to monitor, assess and report on the results of SSTC activities, or to identify lessons learned and good practices. As mentioned above, there is an opportunity to introduce mechanisms to measure the contribution of SSTC to the achievement of programme objectives. The Monitoring and Evaluation methodology under development by the Rome-based agencies will need to be fully integrated in the Fund's monitoring and evaluation systems. Further, the ongoing development of a corporate database and dashboard on SSTC will help improve IFAD's capacity to analyze its SSTC activities and create efficiencies in assessments and reporting to the Management, Executive Board, the UN and others. In line with IFAD's Knowledge Management Strategy, there is also a need to more systematically generate, distil and disseminate knowledge and innovations emerging from IFAD's PoLG.
7.The need for different types of development cooperation support evolves as countries move forward in their development pathways	According to a recent ODI study, most developing countries across income groups have a strong and growing preference for assistance received as grants and highly concessional loans for agriculture and rural development. LICs and LMICs, in particular, value concessional finance more than technical assistance and policy dialogue. There is a more pronounced preference for technical assistance and policy advice from UMICs than from countries in the other two income groups.
8.There are opportunities to engage further with International Financial Institutions and the private sector on SSTC	Partnerships are important for mobilizing and deploying resources, expertise, knowledge and innovation for SSTC. As IFAD adapts its SSTC agenda to be more country-driven and decentralized, it should pursue stronger SSTC partnerships with International Financial Institutions (e.g. IsDB through their reverse linkage methodology) and the private sector (e.g. leveraging IFAD's Private Sector Financing Programme).

Appendix III - Regional overview of SSTC activities

	Asia and the Pacific Division	*East and Southern Africa Division*	*Latin America and the Caribbean Division*	*Near East, North Africa and Europe Division*	*West and Central Africa Division*
Thematic areas of focus of the SSTC activities implemented	Sustainable agricultural and rural development; inclusive rural finance; climate change resilience; value chain development; e-commerce; advisory services; and public-private-producer partnerships.	Natural resource management; water harvesting and pressurized irrigation; marketing techniques; capacity-building for farmers' associations; private sector investments; youth; knowledge management; livestock; access to markets; access to technology; post-harvest and processing; agribusiness; rural finance and policy; and M&E.	Water management; dryland agriculture; agroecology; agroforestry; livestock/small ruminants; rural youth; innovation; climate-smart agriculture; entrepreneurship; access to land; indigenous peoples; M&E; cooperativism etc.	Sustainable green economy and green investments; partnership mobilizations; water irrigation management; livestock breeding; and capacity-building and knowledge- sharing.	Youth entrepreneurship; innovative technologies; and commercialization .
Number of projects with SSTC components or activities	All projects envisage SSTC activities, embedded in certain project components as appropriate	8 ongoing; 2 approved	14 (the majority of LAC loans benefited from SSTC activities and exchanges supported by regional grants)	5	1
Number of SSTC activities implemented	14	6	27	10	3
Number of beneficiaries reached/trained with the SSTC activities implemented	155	1 416	465	>2 000	604 people in total
Number of SSTC policy dialogues convened	6	2	2	2	1
Number of SSTC knowledge-sharing and capacity-building workshops held	4	8	14	4	3
Number of South-South technical cooperation initiatives facilitated	1	3	9	6	n/a
Amount (in United States dollars) of South-South investments promoted	N/A	US$6 650 000	N/A	>US$6 million	About US$100 000
Number of partnerships established for advancing SSTC	4	19	21	6	1
Number of SSTC regional/subregional or interregional events/initiatives supported	3	4	16	7	2

Examples of SSTC Projects

1. **United Republic of Tanzania: The Agriculture and Fisheries Development Programme** identifies opportunities for the implementation of SSTC activities in the seed production industry, through situational analyses in Botswana, China, India, Kenya, South Africa and Zimbabwe. It looks to improve marketing of products, the performance of cultivators and policy design.

2. **Sao Tome and Principe: The Commercialization, Agricultural Production and Nutrition Project** includes several SSTC activities in support of nutrition, pepper and cocoa, with opportunities for technical assistance and knowledge exchanges with Ghana, Cameroun and Liberia.

3. **Regional Grant – NEN: The Agricultural Development: Atlas Mountains Rural Development Project** aims at fostering technical cooperation between Morocco and three sub-Saharan African countries, namely Côte d'Ivoire, Madagascar and the United Republic of Tanzania, which have not benefited from earlier SSTC exchanges with Morocco. The project connects with key partners in ongoing IFAD projects in the three countries, with the aim of scaling up good practices from the successful experience of the Green Morocco Plan. In addition, to increase the use of SSTC as a tool to support IFAD's mainstreaming areas, NEN will aim at selecting SSTC as its preferred implementation modality to deliver on IFAD's rural youth employment agenda.

Appendix IV – Overview of projects under the China-IFAD SSTC Facility

No.	Project title	Project implementation location	Approved Value (US$)
1	Inclusive agriculture and agro-industrial value chain development as an enabler of poverty reduction in Bangladesh	Bangladesh	$ 500 000
2	South-South Cooperation for Scaling up Climate Resilient Value Chain Initiatives (SSCVC)	Vietnam, China, Laos, and Cambodia	$ 500 000
3	Promoting Water Conservation and Irrigation Water Use Efficiency in Ethiopia	Ethiopia and Kenya	$ 499 905
4	Rural Youth Innovation Award	LAC	$ 450 000
5	South-South Cooperation In Green Economy For Agricultural Development And Enhanced Food Security (SSGE-ADFS)	Algeria, Hungary, Kyrgyzstan, Morocco, Sudan, Tunisia, Turkey, and Uzbekistan	$ 459 000
6	South–South Triangular Cooperation for the Inter–Africa Bamboo Smallholder Farmers Livelihood Development Programme	Cameroon, Ghana, Ethiopia and Madagascar	$ 500 000
7	Strengthening the Rural Solutions Portal and IFAD's IT tracking systems to increase the uptake of rural development solutions	IFAD	$ 400 000
8	Strengthening business-to-business linkages and investment opportunities through IFAD's SSTC and Knowledge Centres	IFAD	$ 250 000
9	Effective South-South Cooperation in Agriculture to Unleash Transformative Power of Agriculture Sector for Inclusive Development in Pakistan	Pakistan	$ 500 000
10	Local production of fortified cassava flour in Bouenza department in the Republic of Congo	Republic of the Congo	$ 492 438
11	Small scale dryers for post-harvest management enterprises in Africa	Ghana, Kenya, Tanzania	$ 500 000
12	Promoting Sustainable Cage Aquaculture in West Africa (ProSCAWA)	Ghana and Nigeria	$ 500 000
13	Learning from SSTC in project design for better results and greater sustainability	IFAD	$ 250 000
14	Supporting the recovery of priority food crop value chains from the effects of COVID-19 to strengthen community resilience, markets and trade development in Tanzania	Tanzania	$ 489,417
15	STARLIT: Strengthening Agricultural Resilience through Learning and Innovation	Rwanda and Kenya	$483,470
16	Supporting local solutions towards a more resilient food system in Cuba	Cuba, China and Central America	$481,098
17	Promoting Inclusive, Resilient and Sustainable Livelihood Opportunities in Rural Mountainous Areas through Upgrading Cashgora Value Chains	Tajikistan and Afghanistan	$446,440

Appendix V – Alignment with IFAD strategies and policies

IFAD Strategies and Policies	Key Objectives	Relevance of SSTC
Private Sector Engagement Strategy 2019-2024	1. Mobilize private funding into rural MSMEs and small-scale agriculture and to expand markets; and 2. Increase income job opportunities for IFAD's target groups. In turn, SSTC can be an instrument to scale up innovative solutions that are generated from IFAD's non-sovereign operations.	• Build **stronger partnerships** across developing countries involving the private sector; • Generate and share **innovative solutions** / best practices from IFAD's sovereign and non-sovereign portfolio to promote sustainable food systems transformation, including through private sector investments in small-scale agriculture.
Partnership Framework	1. To provide an integrated approach to: prioritizing and strengthening partnerships within IFAD business processes; and monitoring and reporting on partnership results.	• SSTC as a key **instrument for IFAD's catalytic partnerships**. • SSTC to help **pursue partnerships** in line with the six identified **partnering objectives** (e.g. influencing policy and developing agenda leveraging financial resources etc.) and three **partnering outcomes.**
Regular Grants Policy	1. Overall strategic objectives for IFAD's regular grants programme are to: (i) Leverage better impact on the ground for IFAD's programme of work, including through improvement of in-country capacity for greater sustainability of benefits; and (ii) Foster a more conducive policy and investment environment for smallholder agriculture and rural development.	• SSTC leverages **strategic and operational partners' expertise** and **resources** to deepen the impact of IFAD's programme of work; and improve the availability of relevant knowledge and innovation by facilitating exchange among member states.
Knowledge Management Strategy	1. Help IFAD to leverage the best available and most relevant knowledge, based on both evidence and practice, from its own work, with partners and from other external sources.	• SSTC can help generate new solutions, technologies, resources and innovation and transmit this information among member states.
Graduation Policy	1. Provides a framework and process for countries' trajectory once they reach the Graduation Discussion Income.	• SSTC recognizes that many UMICs still face challenges in tackling significant pockets of rural poverty and therefore continued IFAD support and engagement is critical. In recognition of UMICs' unique development pathway, an enhanced focus on SSTC as a key instrument to support UMICs accessing, disseminating and exchange knowledge and expertise is prioritized.
Report of the Consultation on the Twelfth Replenishment	1. Double and deepen impact by 2030. 2. Consolidate IFAD's country-level programme approach focusing on transformational country programmes.	• SSTC Strategy's Theory of Change structured around the IFAD12 Business Model. Objective is to double and deepen impact by 2030.
IFAD Innovation Strategy	3. Ensure that innovation is systematically and effectively mainstreamed in IFAD processes and in its practice in country programmes. Its purpose is to enhance IFAD's capacity to work with partners to find and promote new and better ways to enable the rural poor to overcome poverty.	• SSTC helps distil innovations from IFAD's PoLG and disseminate them among member states. IFAD pursues partnerships where innovation is a core component.
IFAD Action Plan – Rural Youth	1. Sets out the framework and guides youth-sensitivity agriculture and rural development investments at IFAD: (i) describes youth and its context-based challenges and opportunities in the project design analysis; (ii) informs a targeting strategy; and (iii) allocates resources to deliver activities targeting youth.	• Contribute to country programme delivery, implementation capacity, evidence-based knowledge management and strategic communications, policy engagement on the topic of youth, through leveraging the expertise of developing countries and promoting their dissemination.

IFAD Action Plan Nutrition 2019-2025	1. Sets out the framework to guide IFAD's actions to accelerate mainstreaming of nutrition into its investments. It has been developed in a highly participatory and consultative manner, involving IFAD staff (at headquarters and IFAD country offices/hubs), as well as key partners and IFAD Executive Board representatives.	• Improve learning and exchange on the topic of nutrition. Help promote innovation in this area. Support mainstreaming.
IFAD Strategy and Action Plan on Environment and Climate Change 2019-2025	1. The strategy's purpose is to guide IFAD in addressing environment and climate change across all its policies, strategies and operations	• Improve learning and exchange on the topic of climate change. Help promote innovation in this area. Support mainstreaming.
IFAD's operational framework for scaling up results	1. Provide more structured and consistent guidance to IFAD country teams on how to systematically mainstream scaling up into operations. It provides staff with a broad overview on how to think through scaling up in particular contexts.	• SSTC promotes innovation which is a core constituent of scaling up.

Appendix VI – Highlights from IFAD's SSTC and Knowledge Centres

Addis Ababa:

- **Development of IFAD's SSTC pipeline**: The Centre has supported various country teams with the development of project proposals for the China-IFAD SSTC Facility, and the development of specific SSTC initiatives involving the private sector (GPR).
- **Strategic guidance and analysis**: The Centre has supported country teams across Africa to incorporate an SSTC and KM sections in COSOPs, CSNs and new projects since 2019. In addition, the Hub Director and SSTC Officer have engaged in IFAD's inter departmental SSTC working group, feeding into IFAD's strategic guidance for the SSTC and Knowledge Hubs and overall IFAD's SSTC activities.
- **Engagement in SSTC projects**: Examples include: (i) engagement with implementing partners to identify replicable rural development solutions (through the grant project "Leveraging South-South and Triangular Cooperation to share rural development solutions for private sector engagement"); and (ii) supporting implementation missions ("Inter-Africa Bamboo Smallholder Farmers Livelihood Development Programme").
- **Knowledge brokering**: The centre piloted the "SSTC KM Brokering Desk" as a tool that can respond to emerging demands for knowledge and expertise to address acute knowledge bottlenecks of practitioners in the IFAD portfolio, referring them to relevant knowledge resources to address knowledge challenges. So far, the desk has established an IFAD "Dgroup" for knowledge and information sharing among staff from IFAD and IFAD-funded programmes.
- **Partnership building:** Collaboration between stakeholders from Ethiopia and Kenya for water use efficiency and policy engagement for natural resources' management: In response to Ethiopia's request, the Centre developed the SSTC project "Promoting Water Conservation and Irrigation Water Use Efficiency in Ethiopia", supported by the China-IFAD SSTC Facility. Effective since May 2019, the project promotes efficient water use in agriculture in the IFAD-funded Participatory Small-scale Irrigation Development Programme II.

Brasilia:

- Preparation of a **regional strategy on SSTC and KM**.
- Creation of an **SSTC and KM Thematic Group**.
- Incorporation of an SSTC and KM section in all **COSOPs, CSNs and all new projects since 2019**.
- Organization and dissemination of **15 regional virtual events**, finalization and launch of **10 publications and studies** on areas such as extension services and marketing in the context of the COVID-19 pandemic, rural connectivity, agriculture insurance and rural gender transformation.
- Launch of the **LAC Knowledge Platform**, currently hosting over 110 publications (studies, researches, reports, good practices, systematizations, etc.) and approximately 100 news items on events, announcements and stories from IFAD and partners.
- Launch of the **newsletter "Knowledge and South-South Cooperation for Rural Development** in Latin America and the Caribbean" a Spanish bimonthly with more than 1.700 internal and external recipients.
- In collaboration with FAO, the Brazilian Cooperation Agency (ABC); and the Brazilian Agricultural Research Corporation (EMBRAPA); production of a **best practices publication** for countries from the Central America Dry Corridor.
- In response to Mexico's request, establishment of a **technical exchange on agroforestry and agro-ecology between Mexico and Brazil**.
- Online seminar focusing on M&E and effective exit strategies for IFAD projects.

Beijing:

- Support to the organization of **SSTC events, fairs and exchange visits in APR**, such as the **December 2019 seminar "Pakistan-China Experience Sharing on Building Climate Resilience & Sustainable Reforestation**" organized in Islamabad.
- Active engagement in the **China UNCTs SSTC working group**; including in the joint working plan under the new UNSDCF.
- Organisation of **online webinars** aimed at south-south knowledge exchanges; such as between the IFAD SPRAD project and the Government of Eswatini on digitalized pig traceability system.
- Fostering of strong relationships with Chinese government counterparts to enhance IFAD's SSTC agenda. For example, in March 2021, facilitated a web-based inter-organisational dialogue between IFAD APR offices and the China Foreign Economic Cooperation Centre (FECC) to identify for mutually relevant areas for expanded future collaboration.
- Communication and promotion of IFAD's SSTC agenda in China through IFAD's Chinese social media page (Weibo), blogs on IFAD.org, and OpEds in major Chinese news outlets such as China Daily.